هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تأثير جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية - من منظور منظمات المجتمع المدني النسائية

كوفيد-19 الاستجابة

شكر وتقدير

يتناول هذا الموجز البيانات النوعية والكمية حول تأثير كوفيد-19 على المساواة المبنية على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة في المنطقة العربية من منظور منظمات المجتمع المدني النسائية.

وفي هذا الشأن، يود المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية أن يعرب عن جزيل الشكر والامتنان لوقت وكرم 220 منظمة من منظمات المجتمع المدني النسائية في جميع أنحاء الدول العربية التي ساهمت في هذا التقييم وقدمت رؤى حاسمة أثرَت النتائج، كما نفخر بشراكتنا مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية، التي حتى في هذه الظروف غير المسبوقة، لا تزال في الخطوط الأمامية للاستجابة لجائحة العنف المستمر ضد النساء والفتيات. ومن بينها، نشكر الشبكة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمنظمات المجتمع المدني النسائية التي دعمت هذه المبادرة من خلال مشاركة الاستبانة مع عدد كبير من أعضائها.

أخيًرا، نشكر زملائنا وزميلاتنا ربيكا أسين، وشكيب أخياط، وشيرين علي، وصوفيا بن عمار، وساسكيا بينيت، وأحلام بوسرفيل، وريتشيل دور-ويكس، وصوفيا القاعيدي، ونيرين جيني، وفيان هشام، وحنان قمر، وأيمن سعيدي، وهبة ونيس، وكلير ويلسون، والزملاء والزميلات من الدول لتشجيع الشركاء على المشاركة في الدراسة الاستقصائية الإقليمية، مما مكننا من القيام بهذا التحليل.

المساهمات الرئيسيات والمحررات: **منال بنكيران وأنوك هيلي**

تصميم الجرافيك: **ياسمينا قاسم**

الملخص التنفيذي

منذ تفشي جائحة كوفيد-19 في أوائل عام 2020، اشتعل فتيل حالة طوارئ عالمية متعددة الأبعاد. وإلى جانب التداعيات الصحية لفيروس كورونا المستجد، ظهرت «الجائحة المستترة» من العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم وذلك جراء إجراءات الإغلاق وحظر التجول المفروضة من قبل الحكومات للحد من انتشار الفيروس. تعرضت النساء والفتيات في الدول العربية، المحصورات في المنزل مع المعنفين، إلى اشتداد العنف، كما أدت دوافع أخرى، مثل الوضع الاقتصادي وحالة سبل العيش المتردية للأسر، إلى تفاقم هشاشتهن.

يقدم هذا التقرير، استنادًا إلى الإجابات على استبانة تم توزيعها بين شبكات منظمات المجتمع المدني في المنطقة، أدلة مبكرة عن تأثير جائحة كوفيد-19 في المساواة المبنية على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية. ويوثق التقرير، الذي تم وضعه من منظور منظمات المجتمع المدني النسائية، التهديدات الرئيسية التي تواجهها الناجيات من العنف والمرتبطة بجائحة كوفيد-19 وهي الحد من الوصول إلى الخدمات بما في ذلك مؤسسات العدالة والشرطة والخدمات الاجتماعية، وتزايد العنف المنزلي وعنف الشريك، وكذلك العنف ضد النساء في الحيز العام وعلى الإنترنت، وتداعيات الجائحة على الفئات الأكثر عرضة مثل اللاجئات والمهاجرات والنساء ذوات الإعاقة.

علاوة على ذلك، يُظهر التقرير عواقب الأزمة الصحية على منظمات المجتمع المدني النسائية، والتحديات التي تواجهها في أعقاب الجائحة، سواء في دورها كجهات معنية بتقديم الخدمات أو كمحرك رئيسي المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في المنطقة وبناءً على مساهمات منظمات المجتمع المدني، تقدم هذه الوثيقة أمثلة على مبادرات المجتمع المدني التي توضح مرونة وقدرة المنظمات النسائية على التكيف، مثل التحول إلى تقديم خدمات افتراضية للناجيات من العنف، أو تطوير الدعوة عبر الإنترنت للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

ويقترح التقرير ذاته توصيات سياساتية لمنع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له في الظروف الحالية وكذلك لخطط التعافي طويلة الأجل، على أساس إجابات 220 من منظمات المجتمع المدني النسائية على استبانة عبر الإنترنت. وتشمل هذه التوصيات، التي يتعين على جميع قطاعات المجتمع النظر فيها، ما يلي:

تعزيز الخدمات للاستجابة للزيادة في حالات العنف ضد النساء والفتيات

- النظر في الخدمات الأساسية للعنف ضد النساء والفتيات أثناء الأزمات وتخصيص الوسائل اللازمة لتيسيرها.
- بناء مسارات إحالة واضحة وفعالة للناجيات من العنف، وربط منظمات المجتمع المدني بجهات تقديم الخدمات المؤسسية.
- تطوير المزيد من المعرفة والبيانات لفهم احتياجات المرأة والعقبات التي تحول دون وصولهن إلى الخدمات بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها الناجيات عند البحث للإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة.
- جعل المعلومات حول الخدمات متاحة وشاملة بحيث يمكن أن يصل إليها جميع الفئات، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشًا.

وضع المنظمات النسائية في قلب الاستجابة

- تخصيص التمويل لمنظمات المجتمع المدني النسائية.
- لتمكينها من مواصلة عملها الحاسم في مجتمعات المنطقة العربية.
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني النسائية على تقديم خدمات العنف ضد النساء والفتيات عن بعد واستخدام الأدوات القائمة على التكنولوجيا.
- رصد وتقييم ومشاركة أفضل الممارسات للوصول إلى النساء المحتجزات مع المعنفين.
- الاستثمار في استعداد منظمات المجتمع المدني النسائية بحيث تكون قادرة على الاستجابة للأزمات من خلال تطوير خطط الطوارئ وأدوات التأهب اللازمة.

رصد الأشكال الجديدة للعنف ضد النساء والفتيات

- بناء فهم أعمق للعنف عبر الإنترنت وتأثيره في النساء والفتيات من خلال جمع البيانات حول هذه الظاهرة.

مقدمة

دون أدنى شك، غيّر مرض كوفيد-19حياة النساء والفتيات بشكل كبير في الدول العربية؛ فمع تطبيق تدابير العزلة وحظر التجول والإغلاق، أُجبر الكثير على التوقف عن العمل وفقدت دُخول وسبل عيش بالكامل، كما زاد عبء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بالنسبة للنساء على وجه الخصوص، بسبب دورهن كمقدمات للرعاية والأعراف والأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأدوار الجنسين الموجودة مسبقا. ومع إجراءات الإغلاق، ظهرت أيضًا تداعيات خطيرة أخرى على النساء، مما يعرضهن لخطر العنف في منازلهن، أو البقاء حبيسات لمن يسيئون إليهن. وقبل أزمة كوفيد-19، قالت 37٪ من النساء اللائي سبق أن كان لهن شريك في أي وقت مضى في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إنهن تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو كليهما على يد الشريك في مرحلة ما من حياتهن. وفي أعقاب التدابير المتخذة للتصدي لمرض كوفيد-19، ازدادت البلاغات عن العنف ضد المرأة، وخاصة العنف المنزلي، في العديد من بلدان المنطقة حيث تسببت مخاوف الصحة والأمن والمال والقلق المتزايد في حدوث توترات وضغوط زادت من حدتها ظروف المعيشة الضيقة والمزدحمة التي تبعت فرض حالات الإغلاق. ليس هذا فحسب بل أثرت هذه الظروف أيضًا على النساء في مناطق النزاع وكذلك اللاجئات والنازحات والفئات الأكثر عرضة الأخرى.

خلال الأزمات والنزاعات السابقة في المنطقة العربية، لعبت النساء دورًا حاسمًا على الصفوف الأمامية في الاستجابة وفي القيادات المجتمعية للتخفيف من تأثير تلك الظروف الصعبة على السكان الأكثر عرضة. وبالمثل، في سياق الجائحة الحالية، كانت النساء في المنطقة في طليعة الاستجابة، بما في ذلك كعاملات رعاية صحية، ومقدمات رعاية في المنازل، وقائدات تعبئة .

وتوثيقًا لدور المنظمات النسائية في الاستجابة للأزمة الحالية بالإضافة إلى التأثير الذي تواجهه جراء الجائحة، تواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء الدول العربية. إذ يهدف التقرير إلى فهم عواقب كوفيد-19 على عمل هذه المنظمات، والتحديات المواجهة والحلول التي يتم اللجوء إليها. توفر الوثيقة أيضًا بيانات نوعية وكمية عن تأثير كوفيد-19 على العنف ضد المرأة، بمن في ذلك ضمن الفئات الأكثر عرضة، من خلال منظور منظمات المجتمع المدني النسائية في المنطقة العربية.

العينات والمنهجية

كجزء من استجابته لأزمة كوفيد-19، أجرى المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييمًا سريعًا لتأثير تفشي الجائحة في منظمات المجتمع المدني النسائية ودوائرها في المنطقة. استندت المنهجية المستخدمة إلى دراسة استقصائية شملت 49 سؤالاً باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية، بما في ذلك أسئلة الاختيار من متعدد وكذلك الأسئلة المفتوحة بغية جمع البيانات الكمية والنوعية.

تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مدخلات من 220 منظمة من منظمات المجتمع المدني من 15 دولة في جميع أنحاء المنطقة العربية: البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت وليبيا وموريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن ولبنان في الفترة من 06 إلى 20 أيار/مايو 2020. أجاب الاستبانة منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع الناجيات من العنف، ومع بانيات السلام، والنساء في المجتمعات المتأثرة بالصراعات، والمنظمات التي تعمل بشكل أوسع على المساواة المبنية على النوع الاجتماعي. وتعمل هذه المجموعة المتنوعة من المنظمات المستجيبة على الاستبانة على المستوى المحلي والقطري والإقليمي ويتم تمويلها بنسبة 23٪ من قبل الحكومات و55٪ من المنظمات الدولية و48٪ من التبرعات الخاصة.

تم جمع البيانات في جميع أنحاء الدول العربية في الفترة ما بين 6 و30 أيار/مايو 2020. وخلال هذه الفترة، كانت معظم دول المنطقة تنفذ تدابير مختلفة لمواجهة انتشار الفيروس، مثل حظر التجول وحالات الإغلاق، وتعين على معظم النساء والرجال في جميع أنحاء المنطقة لزوم المنازل حيث سُمح بالخروج للحصول على الضروريات فقط، في حين أن منظمات المجتمع المدني نقلت عملها إلى الفضاء الإلكتروني وكانت المنظمات نفسها بصدد تحديات تتعلق بتقديم المساعدة، ثم تم تحليل نتائج الاستبانة، وتم تنظيم النتائج حول تبعات كوفيد-19 على المنظمات النسائية وعلى حياة النساء المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

نتائج الدراسة

تأثير كوفيد-19 على النساء والفتيات في المنطقة

أدت جائحةكوفيد-19 إلى زيادة العنف ضد المرأة في المنزل وعلى الإنترنت

ذكرت منظمات المجتمع المدني النسائية التي شملتها الدراسة الاستقصائية أن العنف الأسري قد ازداد في الدول العربية. كانت الأسباب الرئيسية التي تم تحديدها لازدياد حالات العنف هي الإجهاد المتزايد بسبب الصعوبات المالية، والحبس لفترات طويلة في الأماكن المغلقة، وكذلك وقف الخدمات ونُظم دعم النساء. ومن ناحية أخرى، اضطرت النساء، غير القادرات على الهروب من المنزل الذي يتشاركن فيه مع المعنفين أو لا يستطعن الوصول إلى أسرهن للحصول على الدعم، إلى تحمل العنف ووعواقبه، كما وجد أنه الإحساس بالإفلات من العقاب هو إحدى عوامل الدفع التي شجعت الجناة على ارتكاب جرمهم، حيث توقفت خدمات العدالة في العديد من البلدان، وسلطت منظمات المجتمع المدني الضوء على المسؤوليات المتزايدة للمرأة داخل المنازل، حيث تبين أن النساء يهتمن الآن بالأطفال وكبار السن على نحو أكبر مما كان عليه الوضع قبل الأزمة، مما جعلهن أكثر هشاشة وعرضهن لمزيد من التوتر والضغط والضيق النفسي ليس هذا فحسب بل لاحظت منظمات المجتمع المدني أيضًا زيادة في العنف عبر الإنترنت ضد النساء والفتيات وذلك لأن شبكات التواصل الاجتماعي استثمرها الجناة كمساحة جديدة، بسبب التباعد الاجتماعي وتدابير أخرى تحظر التجمعات. أشارت منظمات المجتمع المدني إلى وجود السخرية السوداوية على وسائل التواصل الاجتماعي حول أدوار النوع الاجتماعي.

ازداد عنف الشريك والعنف من قبل أفراد الأسرة عندما تعين لزوم المنزل. التشوش ونقص الموارد المالية هما جوهر هذه الزيادة. - منظمة مجتمع مدني من المغرب

السؤال حول ما إن تم إما ملاحظة اشتداد العنف ضد النساء أو السماع عنه في سياق جائحة كوفيد-19

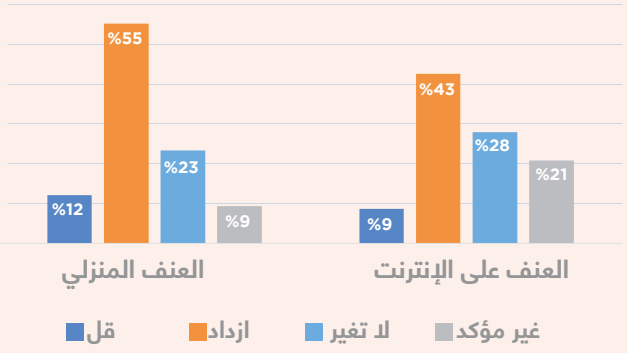

المجموعات الأكثر عرضة في خطر أكثر من أي وقت سبق بسبب الجائحة

على غرار الأزمات الأخرى التي غالبًا ما تفاقم عدم المساواة وقابلية التأثر، كان لجائحة كوفيد-19 والتدابير الحكومية ذات الصلة تأثير كبير في الأقليات والسكان الأكثر عرضة ممن فقدوا هياكل الدعم الخاصة بهم. وقد وصفت منظمات المجتمع المدني اللاجئات والمهاجرات والنساء ذوات الإعاقة، وأيضًا الأقليات العرقية والأقليات الجنسية بأنها تواجه «تأثيرًا مزدوجًا» للجائحة بسبب الأوضاع الهشة الموجودة مسبقًا

اللاجئـات

وسلطت منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع اللاجئات الضوء على المخاطر الجديدة التي تواجه اللاجئات وكذلك مواطن الضعف المركبة حيث أفادت منظمات المجتمع المدني أن اللاجئات أكثر عرضة لمشاكل الصحة وانعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى حظرهن وعدم قدرتهن على العودة إلى بلدانهن بسبب قيود السفر وإغلاق الحدود، كما تواجهن وصمة العار والتمييز ومن المرجح أن يفقدن عملهن.

فوجدت هذه المنظمات أن اللاجئات أكثر عرضة لخطر العنف على يد الشريك أو أفراد المجتمع أو في أماكن المخيمات، وهناك خوف ونقص في الوصول إلى المعلومات لأن اللاجئات لا يمتلكن هواتف ذكية في كثير من الأحيان أو لا يستطعن الوصول إلى الإنترنت، بالإضافة إلى وصمة العار والتمييز، جميعها عوامل خطر رئيسية تواجهها الناجيات اللاجئات ونظرًا لتعليق تسجيل حالات الوفود الجديدة في بلدان مختلفة، يُترك العديد من اللاجئين واللاجئات وطالبي وطالبات اللجوء أيضًا دون وثائق قانونية علاوة على استحالة الحصول على تصاريح

بناءً على الملاحظات الشخصية، ما هي التداعيات التي ترتبت على الجائحة وعانت منها اللاجئات؟

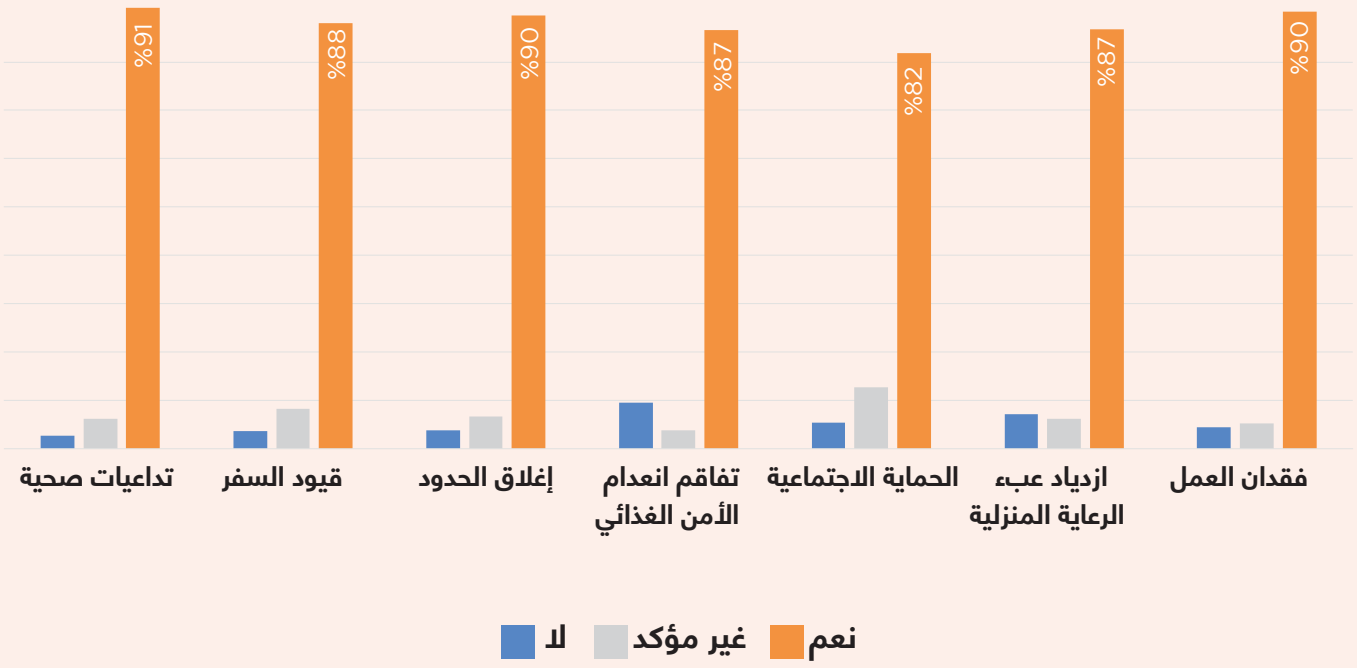

الإقامة أو تجديدها على حد تعبير إحدى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية: كان لإغلاق الحدود وعدم قدرة اللاجئات على السفر أو العودة إلى أقاربهن تأثير كبير في وضعهن النفسي والاقتصادي.

أدى فقدان اللاجئات للعمل إلى زيادة العنف (...) بما في ذلك على يد الزوج وأسرة الزوج، ففي غياب أي شخص يلجأن إليه، لم تتمكن اللاجئات من الهروب من العنف.
منظمة مجتمع مدني بغزة

بناءً على الملاحظات الشخصية، ما هي التداعيات التي ترتبت على الجائحة وعانت منها اللاجئات؟

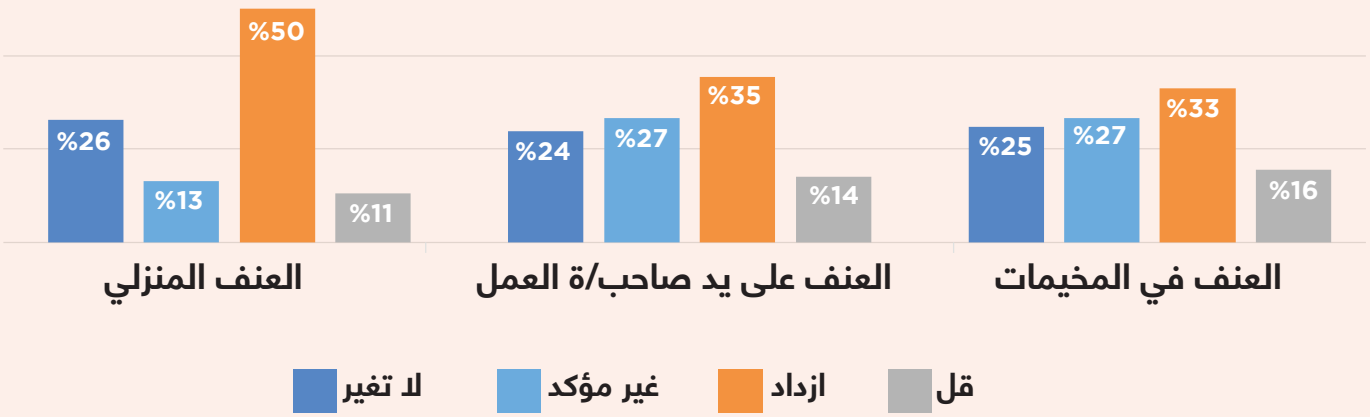

العنف ضد العاملات المهاجرات

لقد لاحظنا زيادة في العنف الناتج عن كراهية الأجانب الذي يستهدف اللاجئات والمهاجرات في مصر. - منظمة مجتمع مدني من مصر

وسلطت منظمات المجتمع المدني العاملة مع العاملات المهاجرات الضوء على أن المستفيدات منهن معرضات لخطر انعدام الأمن الغذائي وكذلك فقدان العمل، وكان هناك اتجاه نحو تسريح العاملات المنزليات المهاجرات وطردهن من العمل في جميع أنحاء المنطقة؛ فتُترك العاملات المهاجرات دون مساعدة وحماية لاحتياجاتهن الأساسية في أثناء الجائحة، وغالبًا ما لا يتاح لهن الحصول على وثائق الهوية أو إمكانية العودة إلى وطنهن، فتُترك العاملات المهاجرات دون مساعدة أو حماية أو حتى قدرة على الإيفاء باحتياجاتهن الأساسية.

بناءً على الملاحظات الشخصية، ما هي التداعيات التي تولدت من جائحة كوفيد-19 التي تعاني منها العاملات المهاجرات؟

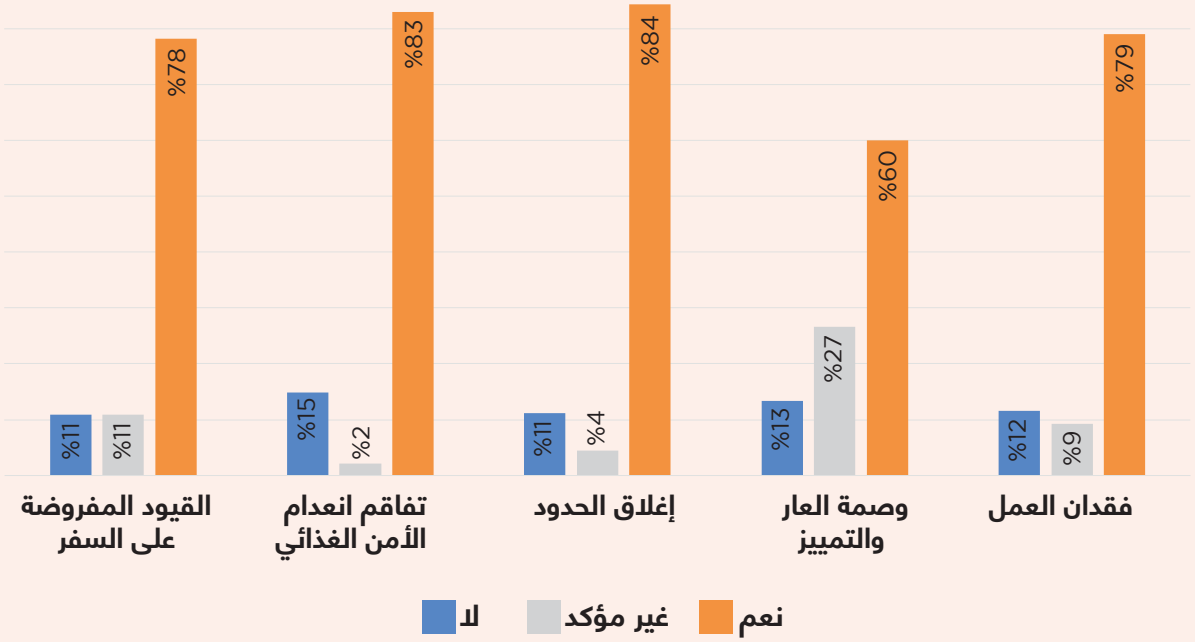

وبما أن بعض النساء عاملات مهاجرات غير نظاميات، تذكر منظمات المجتمع المدني في المنطقة إنهن تخشين الإبلاغ عن أي ضرر يُلحق بهن للشرطة.

علاوة على ما سبق، تبين أن العاملات المهاجرات يعانين من العنف من جانب أفراد الأسرة على نفس القدر من العنف على يد أرباب العمل، فالعاملات المنزليات المهاجرات محصورات بالفعل مع أصحاب العمل ويواجهن توترات متزايدة داخل الأسرة، فضلاً عن ساعات العمل القاسية وظروف العمل السيئة في ظل الجائحة. غالبًا ما تعاني العاملات المهاجرات أيضًا من وصمة العار والتمييز جراء ربطهن بخطر استيراد المرض.

عند السؤال حول ما إن تم إما ملاحظة اشتداد العنف أو السماع بشأنه ضد العاملات المهاجرات

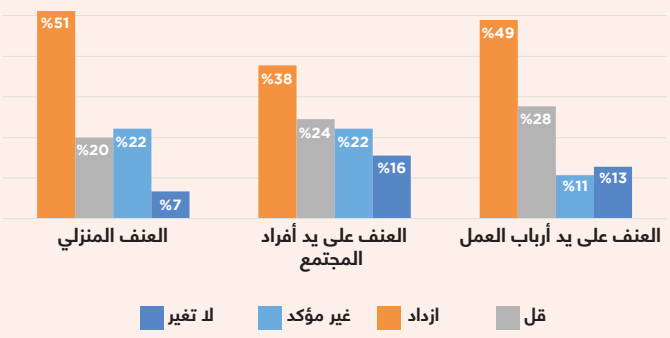

النساء ذوات الإعاقة

فقدت النساء ذوات الاحتياجات الخاصة وظائفهن وفرصهن التعليمية (...) استبعادهن من العمل وفقدان الدعم من مؤسسات الدولة يعرضهن للجوع والفقر ونقص الوصول إلى المرافق الصحية - منظمة مجتمع مدني من اليمن

كما كانت النساء ذوات الإعاقة الأكثر عرضة في مواجهة الجائحة. أشارت منظمات المجتمع المدني النسائية إلى أن هؤلاء النساء غالبًا ما يواجهن فرصًا محدودة للوصول إلى الخدمات الصحية، ويفقدن آليات دعمهن، فضلاً عن إمكانية وصولهن إلى الجهات التي تقدم الرعاية، ويواجهن ظاهرة العنف ضد المرأة، وتواجه النساء ذوات الإعاقة تحديات في إمكانية الوصول إلى وسائل النقل وقد أثر ذلك على وصولهن العام إلى الخدمات في المنطقة. ومع إغلاق مراكز الرعاية الخاصة بالنساء ذوات الإعاقة، تم وصم هؤلاء النساء بوصفهن «اعتماديات» وبأنهن يمثلن عبئًا إضافيًا على الأسر في هذه الفترة من الأزمة. كانت النساء ذوات الإعاقة أكثر عرضة

بناءً على الملاحظات الشخصية، ما هي التداعيات التي ترتبت على الجائحة وعانت منها النساء ذوات الإعاقة؟

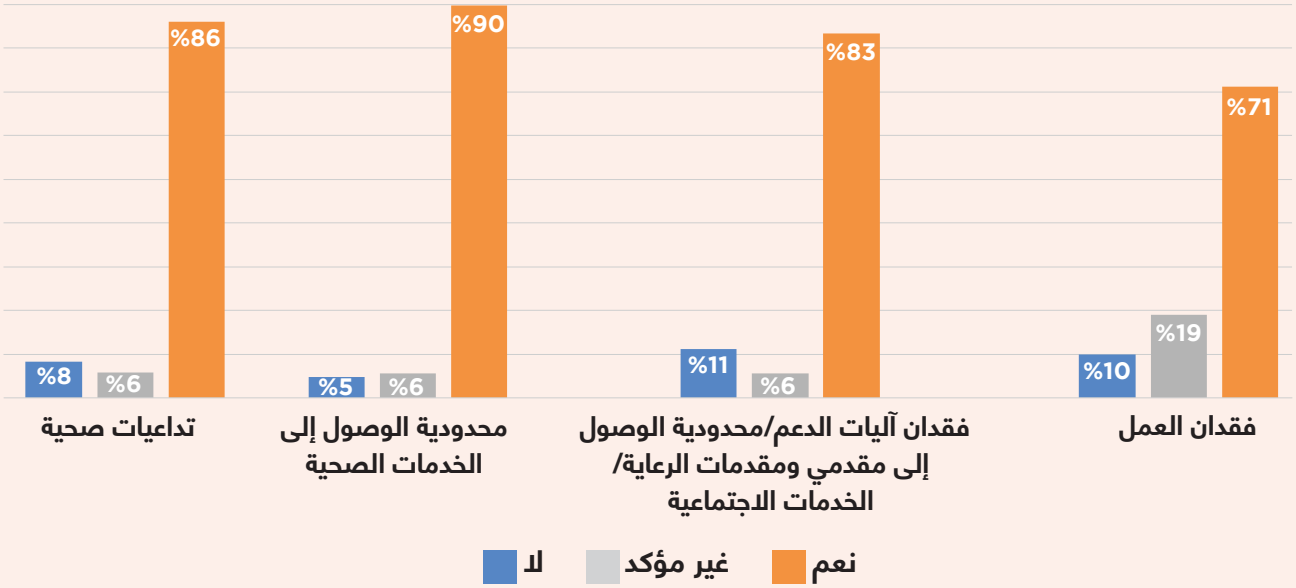

للعنف على يد أفراد الأسرة خلال هذه الفترة، حيث أفاد 42٪ من الجهات التي أجابت الاستبانة إما بملاحظة أو السماع بشأن زيادة في العنف على يد أفراد الأسرة، كما أن العنف من قبل أفراد المجتمع آخذ في الاشتداد، حيث أشارت 27٪ من منظمات المجتمع المدني النسائية إلى حدوث زيادة.

إغلاق الجمعيات والمراكز التي ترتادها النساء ذوات الإعاقة أجبرهن على البقاء في المنزل، حيث يتم وصم هؤلاء النساء لأنهن غير قادرات على توفير الموارد لأسرهن منظمة مجتمع مدني من فلسطين

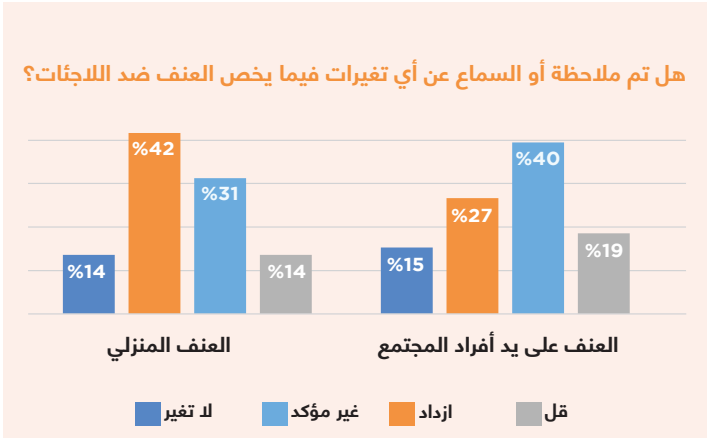

تعطيل وصول الناجيات من العنف إلى الخدمات

قد أسفرت الجائحة بالفعل عن زيادة في عدد حالات العنف ضد المرأة في المنطقة، واقترن هذا بتعطيل الخدمات الأساسية للناجيات من العنف بسبب تدابير الإغلاق بما في ذلك الخدمات الصحية والشرطية والعدلية والاجتماعية.

الوصول إلى العدالة

لم يكن الوصول إلى العدالة ممكنًا (أثناء الجائحة) وتوقفت العديد من قضايا النساء (...)، ولم يتم تنفيذ أحكام المحاكم -منظمات المجتمع المدني من فلسطين

تأثرت الخدمات القانونية بالجائحة وفقًا لـ 39٪ من منظمات المجتمع المدني النسائية. وأفادت منظمات المجتمع المدني النسائية أيضًا بأنه تم إغلاق المحاكم وتم تعليق عدد من الإجراءات المتعلقة بالتعويضات القانونية وقضايا الحضانة والنفقة في سياق كوفيد-19، كما باء الوصول إلى خدمات المحاماة محدودًا أيضًا جراء الجائحة، وتعين تقديم المشورة القانونية من خلال الخطوط الساخنة. كانت الحالات التي تتطلب إجراءات عاجلة هي الأكثر حساسية وفقًا لمنظمات المجتمع المدني، حيث غالبًا ما كانت المنظمات النسائية غير قادرة على إحالة القضايا بسبب توقف خدمات العدالة. كما أفادت منظمات المجتمع المدني بتأثير الصعوبات الاقتصادية وفقدان الدخل على النساء اللائي يلتمسن الانتصاف القانوني، واللاتي لم يعد في وسعهن أحيانًا تحمل رسوم المحكمة.

ويبدو أن انقطاع الخدمات القانونية أجبر الشرطة والجهات الفاعلة الأخرى على اللجوء إلى آليات العدالة غير الرسمية لضمان حماية الناجيات، فتشير 35٪ من منظمات المجتمع المدني النسائية إلى أنه كان من الأسهل خلال فترة الجائحة الوصول إلى آليات العدالة غير الرسمية أو التقليدية مثل الوساطة المجتمعية، أو فض المنازعات بأساليب بديلة من خلال الأسرة أو الزعماء التقليديين. ولآليات التكيف هذه القدرة على زيادة هشاشة النساء الناجيات وتعريضهن لخطر فيما يتعلق بسلامتهن ورفاههن.

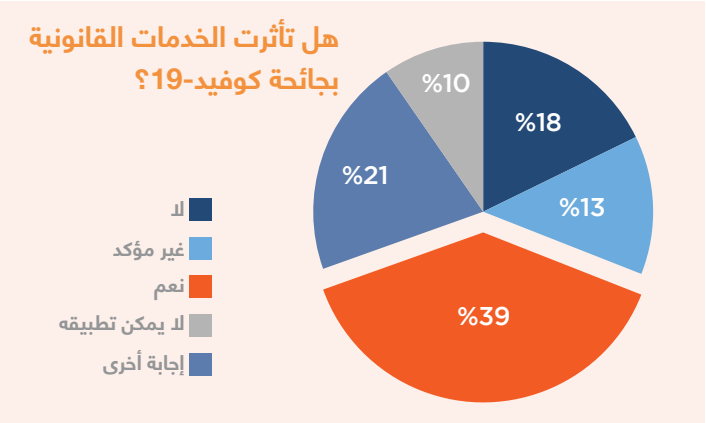

وفي الإطار ذاته، ذكرت المنظمات المجيبة على الدراسة أن كلا من الملاجئ والخطوط الساخنة للنساء الناجيات تأثرا بالجائحة (على التوالي بنسبة 15٪ و29٪). لقد ثبت أن تنفيذ التباعد الاجتماعي في الملاجئ أمر صعب حيث إن أماكن العزلة أو الحجر الصحي ليست متاحة دائمًا أو تتطلب مساحة أكبر، وفي الوقت نفسه يعد فحص الفيروس مكلفًا وغالبًا ما يكون غير متاح للملاجئ. علاوة على ذلك، لا يتم تدريب طواقم العمل دائمًا على سبل الحماية من الفيروس وغالبًا ما تنقص معدات الحماية الشخصية الكافية، كما أثرت الإجراءات التي تحد من الحركة في الناجيات اللواتي لم يتمكن في كثير من الأحيان من التحرك والتنقل، وعليه قلت إمكانية الوصول إلى الملاجئ أما خدمات الخط الساخن فتعمل بكامل طاقتها في أثناء الجائحة، وهنا تظهر الحاجة الماسة إلى الموارد البشرية لمنظمات المجتمع المدني النسائية لمواصلة تقديم هذه الخدمات في سياق تزداد فيه حالات العنف ضد النساء والفتيات. فبسبب نقص الموارد المالية إلى جانب كثرة المكالمات، أفادت إحدى منظمات المجتمع المدني في العراق بعدم قدرتها على توفير الوصول المجاني إلى الخطوط الساخنة.

ليس هذا فحسب، بل لا يتم تدريب الموظفين والموظفات دائمًا على تقديم خدمات الاستشارة من خلال الخط الساخن، على الرغم من أنه قد ثبت أنه من الصعب على الناجيات مناقشة تجارب العنف عبر الهاتف وبالتالي، فإن الحاجة إلى تدريب الموظفين والموظفات وإرساء الثقة مع الناجيات أمر محوري فيما يخص تقديم المشورة.

أخيرًا، أبلغت منظمات المجتمع المدني التي تقدم المشورة أيضًا عن تحمل المزيد من المسؤوليات لأنها قدمت معلومات عن الجائحة وانتشار المرض وتدابير الصحة العامة ذات الصلة، بالإضافة إلى المشورات ونقاشاتها ذات الصلة.

لقد زاد عدد المكالمات، وتحتاج النساء إلى وقت أطول من المعتاد لسماعهن، وتزويدهن بالدعم النفسي والاجتماعي والاستشارات القانونية والاجتماعية - منظمة مجتمع مدني من تونس

تأثير كوفيد-19 على عمل منظمات المجتمع المدني

أثبتت منظمات المجتمع المدني قدرتها على الصمود وقامت بتكييف نهجها في مواجهة الجائحة

استجابة لتأثير الجائحة في تقديم الخدمات الأساسية للناجيات من العنف، تكيفت منظمات المجتمع المدني وأظهرت مرونة في استكشاف نُهج ومبادرات جديدة. وقد مكّن ذلك تلك الجهات الفاعلة من الحفاظ على مستوى معين من النشاط: فذكرت 42٪ من منظمات المجتمع المدني المستطلعة آراؤها أنها لاتزال تملك القدرة على العمل بشكل كامل

لتقديم الخدمات، في حين أنه أفاد 52٪ بالعمل بشكل جزئي.

وذكر عدد كبير من المنظمات أنها اتخذت تدابير للتكيف مع الآثار الحالية والمستقبلية للجائحة. تحولت 71٪ من المنظمات النسائية إلى تقديم الدعم عن بعد للنساء وأعادت 47٪ تخصيص ميزانيتها للاستجابة للجائحة. بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، كانت الجائحة تعني أيضًا القيام بأدوار جديدة وذلك من خلال محاولة زيادة وعي المستفيدات حول الأزمة والتدابير الحكومية ذات الصلة.

ذكرت إحدى منظمات المجتمع المدني في الأردن أنها عقدت أكثر من 20 ندوة عبر الإنترنت على منصة زووم الافتراضية في البداية المبكرة لانتشار الجائحة لتقديم معلومات عن المرض. في فلسطين، أجرت إحدى منظمات المجتمع المدني تقييمًا سريعًا بين 200 من المستفيدات منها لتحديد الاحتياجات الناشئة على إثر كوفيد-19.

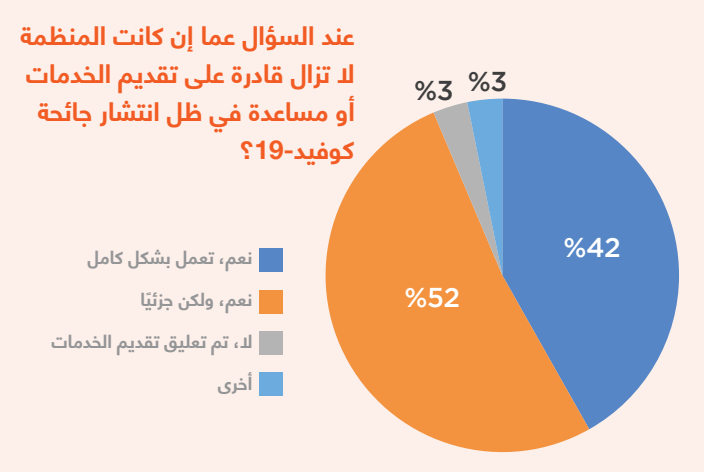

نحن استجبنا للوضع من خلال وضع خطة طوارئ لتلبية احتياجات النساء ضحايا العنف والمحتاجات إلى الحماية. قمنا بتنشيط خطوط المساعدة المجانية الخاصة بنا وقدمنا خدمات اجتماعية وقانونية عبر الإنترنت. - منظمة مجتمع مدني من فلسطين

التحول إلى الخدمات الافتراضية

ذكرت 86٪ من المنظمات النسائية التي شملتها الدراسة الاستقصائية أنها غيرت طريقة وصولها إلى المجتمعات والنساء والفتيات باستخدام المزيد من المنصات الإلكترونية ، حيث ذكرت 68٪ من المنظمات أنها متاحة على فيس بوك و50٪ عبر تطبيقات الهاتف المحمول.

وجدت منظمات المجتمع المدني العديد من الجوانب الإيجابية للتحول إلى الخدمات الافتراضية، مثل الوصول الأكثر تكافؤًا إلى المعلومات، وذكرت أن المنصات الإلكترونية مكنتها من ضمان استمرار شعور المستفيدات بالأمان والحماية في أثناء تفشي المرض.

كما وفر على الناجيات عبء المواصلات، وإنفاق الوقت والمال على الوصول إلى جهات تقديم الخدمات حيث أصبح من الممكن الاتصال بهذه الجهات مباشرة عبر الإنترنت. وقد عززت هذه المنصات أيضًا التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف جهات تقديم الخدمات. على سبيل المثال، أفادت إحدى منظمات المجتمع المدني النسائية في لبنان بأنها تمكنت من التنسيق مع خدمات العدالة في البلد حتى يتم الاستماع إلى إحدى المستفيدات من قبل المدعي العام عبر السكايب. وبعد المقابلة، أصدر المدعي العام أمر حماية للناجية

منصات الإنترنت توسع التأثير الإقليمي (العملنا) إلى أماكن لم نتمكن من الوصول إليها فعليًا من قبل، كما أنها توفر مساحة تبعث على الإحساس بالأمان وتحافظ على سرية هوية النساء اللائي يتلقين خدماتنا - منظمة مجتمع مدني من تونس

أما الجوانب السلبية لمنصات الإنترنت من ناحية أخرى فتشمل التكلفة المرتفعة للإنترنت لمنظمات المجتمع المدني والمستفيدات، مع وجود قصور رئيسي لهذه الخدمات والمتمثل في إغفال السكان الأكثر تهميشًا. وذلك لعدم قدرة

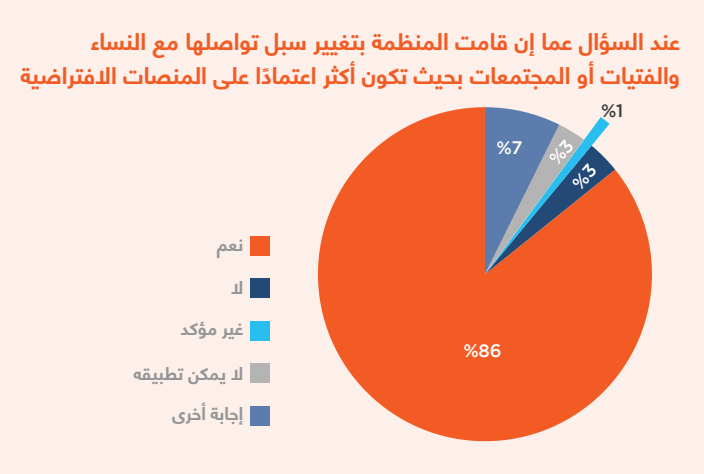

النساء في بعض الأحيان على الوصول إلى هواتف ذكية أو غيرها من أدوات التكنولوجيا، ووجود مشاكل في القدرة الاتصالية، وعدم القدرة على تحمل تكلفة الإنترنت، وعدم معرفة كيفية استخدام تطبيقات معينة (مع وجود بعض الأميات بين المستفيدات أيضًا)، في حين أن بعض الناجيات محاصرات مع المعتدين عليهن وغير قادرات على التحدث معظم الوقت.

ومع زيادة استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت أيضًا تحديات مختلفة مثل ضرورة ضمان سلامة المعلومات على الإنترنت، خاصة عند التعامل مع حالات العنف ضد المرأة. إذ كانت مشكلات الخصوصية والأمان عند العمل على منصات الإنترنت من بين أكبر مخاوف الجهات المقدمة للخدمات.

خلال تطبيق التدابير المرتبطة بكوفيد-19، يمكن للمستفيدات الوصول إلى خدمات منظماتكم عبر

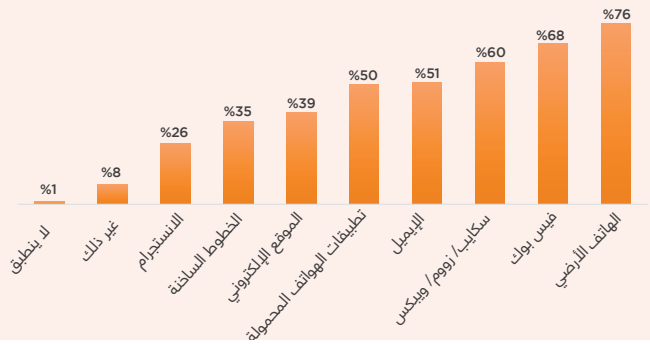

الأمن الرقمي (...) مصدر قلق، نحاول التواصل من خلال (التطبيقات المشفرة)، ولكن ليس الكثير من النساء والفتيات على دراية بهذه (التطبيقات) - منظمة مجتمع مدني من ليبيا

لا يتمتع كل فرد في ليبيا بإمكانية متساوية للوصول إلى الإنترنت، ونادرًا ما تتمكن نساء الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة من ذلك. بالنسبة إلى النساء والفتيات الأخريات، يتم توفير الوصول إلى الإنترنت أو تحديده في الغالب من قبل أفراد الأسرة الذكور. - منظمة مجتمع مدني من ليبيا.

أخيرًا، كانت الحاجة إلى الاتصال المباشر للوصول إلى بعض المستفيدات وبناء الثقة مع الناجيات أحد أكبر العوائق أمام منصات الإنترنت على حد تعبير إحدى منظمات المجتمع المدني اللبنانية:

نظرًا لقدرتنا المحدودة على الحركة وممارسة الأنشطة البدنية، (...) فقدنا الاتصال بالكثير من النساء والأشخاص الأكثر احتياجًا لأننا الآن نستخدم الإنترنت عوضًا عن التواصل الجسدي.

وفي الشأن نفسه، انتقل عمل منظمات المجتمع المدني النسائية إلى الفضاء الإلكتروني وتوقف في بعض الحالات أشارت منظمات المجتمع المدني النسائية التي شملتها الدراسة الاستقصائية إلى نقل أنشطة المناصرة على الإنترنت على نحو كبير، وأفادت منظمات المجتمع المدني أنها طورت أدوات جديدة لجذب انتباه صناع القرار وعامة السكان عبر الإنترنت ومن خلال وسائل الإعلام الأخرى. وبينما يتم بث بعض الرسائل عبر الراديو ووسائل الإعلام الأخرى، فقد تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا على نطاق واسع من قبل المنظمات النسائية في الصدد ذاته (واتس آب وفيس بوك) في مصر على سبيل المثال، تعين على منظمة المجتمع المدني التي اعتادت تنظيم جلسات توعية ربع سنوية في الأماكن العامة أن تبتكر في مواجهة الجائحة، وبدأت في عقد هذه التفاعلات على الإنترنت. أما في ليبيا، فأفادت منظمات المجتمع المدني أنها طورت أيضًا ورقات مناصرة على الإنترنت للمطالبة بالاستجابات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي وزيادة الاهتمام بقضايا العنف ضد المرأة، والتي تلتها في بعض الحالات استجابة من الحكومة.

بدأنا في إنشاء مجموعات على تطبيق الواتس آب لمواصلة تقديم جلسات التوعية وبدأنا في تقديم التدريب عبر الإنترنت. نواصل تنظيم حملات عبر الإنترنت لتشجيع النساء على الإبلاغ عن أي حوادث عنف. - إحدى منظمات المجتمع المدني من لبنان

ومن ناحية أخرى، أثارت منظمات المجتمع المدني تحديات تتعلق بإضفاء الطابع الافتراضي على المناصرة، بما في ذلك حقيقة أنه ليس لدى جميع السكان إمكانية الوصول إلى الإنترنت وبالتالي تزداد احتمالية التخلف وراء الركب وصعوبة تقييم التأثير وتتبع أعمال المناصرة عن بُعد. وللتخفيف من حدة نقص الوصول إلى الإنترنت أو الاتصال في أجزاء معينة من المنطقة العربية، استخدمت منظمات المجتمع المدني النسائية الهواتف المحمولة، وكانت تنشر معلومات على وسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن الوصول إليها في جميع الأوقات، بدلاً من محاولة الوصول إلى الناجيات مباشرة.

تذكر بعض المنظمات أن أنشطتها قد توقفت كلياً، خاصة على مستوى المجتمع المحلي وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها. وفي بعض البلدان، تتحكم في أنشطة التوعية الهيئات الحكومية لضمان تماشيها مع الرسائل الخاصة بكوفيد-19 الشاملة التي تستخدمها السلطات، مما جعل من الصعب تطوير المحتوى في هذا المجال.

أفادت منظمات المجتمع المدني أيضًا أن العنف ضد المرأة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي بشكل عام لا تعتبر ضمن القضايا ذات الأولوية من قبل معظم الحكومات ووسائل الإعلام خلال الأزمة. في هذه الحالة، يصعب على منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد جذب انتباه كل من صناع القرار وعامة الناس إلى معاناة النساء في ظل الجائحة. بالإضافة إلى ما سبق، تم إيقاف الاجتماعات المباشرة مع الحكومات في العديد من البلدان بسبب التحديات التي تواجهها الحكومة في التعامل مع حالات الطوارئ.

جائحة كوفيد-19 تهدد عمل المنظمات النسائية في الدول العربية

كما هو موضح في الآنف ذكره، تظهر التعليقات الواردة من منظمات المجتمع المدني أن العديد منها قد تأثر بالجائحة فيما يتعلق بقدرتها على تنفيذ الأنشطة وتقديم الخدمات. فوفقًا لاستجابات المنظمات النسائية، تمثل الجائحة تهديدًا لوجود منظمات المجتمع المدني في حد ذاته حيث ذكرت 84٪ من منظمات المجتمع المدني النسائية المشاركة في الاستقصاء أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت عليها سلبًا أو بشكل قاس للغاية. كما أشارت منظمات المجتمع المدني إلى أن زيادة عبء العمل

إلى أي حد تأثرت المنظمة بجائحة كوفيد-19

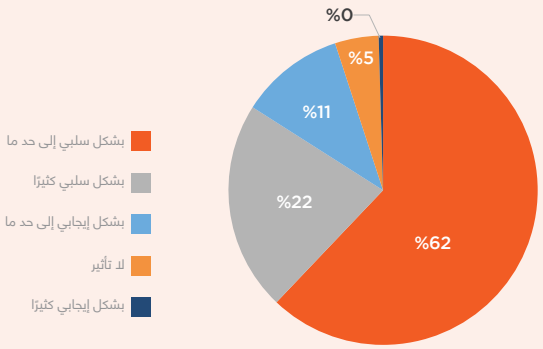

يرتبط مباشرة باشتداد العنف ضد المرأة ونجم عنه تهديدات رئيسية تواجه المساواة بين الجنسين بشكل عام فيما تقل قدرة موظفيها على العمل من المنزل بنفس القدر بسبب زيادة واجبات الرعاية المنزلية.

لقد زاد عدد حالات العنف المنزلي وفاق قدرة منظمتنا على الاستجابة إحدى منظمات المجتمع المدني في العراق

في خضم تدابير حظر التجول، لم نتمكن من الوصول إلى جميع المستفيدات (...) لم نتمكن من إجراء التدريبات وندوات رفع الوعي وجلسات المناقشة، (أوقفنا) تقديم الدعم النفسي والاجتماعي المباشر لعدد من الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي إحدى منظمات المجتمع المدني من العراق

كما ذكرت منظمات المجتمع المدني التهديد الذي تمثله الجائحة والحاجة الماسة للأموال حيث تم تعليق بعض تمويلها أو قطعها بالكامل. على هذا النحو، سلطت جميع الجهات المستجيبة الضوء على الحاجة إلى مزيد من التمويل لمنظمات المجتمع المدني للحفاظ على دورها القيادي في الخطوط الأمامية. وأشارت 67٪ من الجهات المجيبة إلى أنه إذا لم تتلق هذه المنظمات التمويل اللازم في 2020 و2021، فستظل تلك المنظمات تعمل جزئيًا فحسب، وأشارت 6٪ من الجهات إلى أنه ستضطر إلى الإغلاق في حالة عدم توفير التمويل، وذكرت 94٪ من منظمات المجتمع المدني أن التمويل الإضافي سيكون مطلوبًا لتلبية الاحتياجات الجديدة الناتجة عن الجائحة. لقد اضطرت منظمات المجتمع المدني بالفعل إلى الاستثمار في المعدات الوقائية للموظفات والموظفين وكذلك المستفيدات. في بداية تفشي الجائحة في المنطقة، أشارت 58٪ من منظمات المجتمع المدني إلى أن المعدات الوقائية مثل الكمامات والقفازات والمطهرات متاحة لجميع العاملين والعاملات أو معظمهم. علاوة على ذلك، كان على منظمات المجتمع المدني تكييف نهجها في تقديم الخدمات لضمان استمرار أنشطتها .

إن عدم قدرة منظمات المجتمع المدني على مواصلة عملها يمكن أن يكون له عواقب وخيمة، حيث إنه في عدد من السياقات في المنطقة، لا تزال منظمات المجتمع المدني هي الوحيدة التي تقدم الدعم المباشر للنساء الناجيات.

هل تتطلب المنظمة الآن وجود تمويل إضافي لمعالجة الاحتياجات التي ترتبن على تفشي جائحة كوفيد-19؟

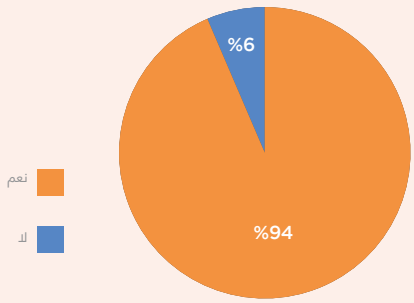

إن لم تتلق المنظمة التمويل اللازم بحلول عام 2020-2021

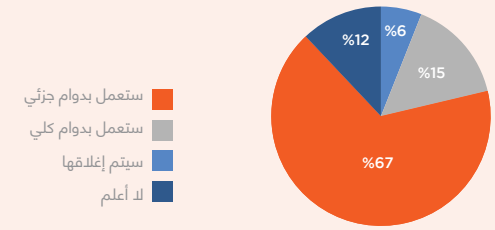

الاستنتاجات والتوصيات

نحتاج إلى اعتبار العنف القائم على النوع الاجتماعي قضية صحية، وتخصيص وسائل للحماية من العنف ومكافحته. - إحدى منظمات المجتمع المدني من المغرب

تشير التقارير الواردة من منظمات المجتمع المدني النسائية إلى زيادة كبيرة في حالات العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء المنطقة العربية في أعقاب جائحة كوفيد-19. تم التشديد على العنف المنزلي والعنف على الإنترنت باعتبارهما أكثر أنواع العنف شيوعاً في هذا السياق حيث يعاني السكان في المنطقة من ظروف معيشية مقتظة وتوترات نتجت عن العزلة ولزوم المنزل. ونظرًا لاستخدام معظم الأشخاص للتكنولوجيا والفضاءات الافتراضية بشكل أكبر، فإن هذا يعني أيضًا أن النساء أكثر عرضة لخطر العنف والمضايقات على الإنترنت.

تفاقمت اللامساواة. كانت النساء المستضعفات أكثر عرضة للخطر بسبب جائحة كوفيد-19. تُظهر نتائج الدراسة أن اللاجئات والمهاجرات والنساء ذوات الإعاقة قد تعرضن لمعدلات أعلى من العنف وزيادة انعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل عيشهن، كما فقدن في بعض الأحيان آليات الدعم التي كن يعتمدن عليها.

زادت حالات العنف، وتفيد منظمات المجتمع المدني بأن الخدمات الأساسية للناجيات من العنف ضد النساء والفتيات قد تعطلت أيضًا. وكانت الخطوط الساخنة والملاجئ مثقلة كواهلهما بالأعباء حيث ذكرت بعض منظمات المجتمع المدني أنها لم تعد قادرة على الاستجابة لجميع البلاغات الواردة في حين أنه الخدمات الأخرى لا يمكن أن تعمل خلال فترة الإغلاق كان هذا هو الحال بالنسبة لخدمات العدالة في بعض البلدان، حيث أدى إغلاق المحاكم إلى تأجيل عدد من القضايا. وقد أثر ذلك أيضًا في خدمات الشرطة، ومنع الإحالة في أجزاء من المنطقة. في مناطق أخرى، دفعت الشرطة والجهات الفاعلة الأخرى إلى اللجوء إلى آليات العدالة غير الرسمية، مما عرض الناجيات للمزيد من أخطار العنف.

للاستجابة لهذه الاحتياجات المتزايدة، عملت منظمات المجتمع المدني على اللجوء إلى منصات الإنترنت، مما سمح لها بمواصلة التواصل مع الناجيات وعملهن على تعزيز المساواة بين المبنية على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فقد أدى ذلك إلى ظهور تحديات إضافية، مرتبطة بالقدرة على الوصول إلى جميع الناجيات عبر الإنترنت، والحاجة إلى الحفاظ على سرية هويتهن.

أظهرت هذه الزيادة في قضايا العنف ضد النساء والفتيات والتهميش المحتمل لمجموعات معينة الحاجة الماسة لمنظمات المجتمع المدني لمواصلة ضمان توفير الخدمات في المنطقة. وفي الإجابات الواردة، سلط عدد من منظمات المجتمع المدني الضوء على التهديد الذي شكلته الجائحة، والأثر الشديد على مصادر التمويل، وبالتالي على وجود هذه المنظمات في حد ذاته. ستكون هناك حاجة إلى تدابير قوية لدعم المجتمع المدني، في سياق يمكن أن تشهد فيه المكاسب التي تحققت على صعيد المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في المنطقة انتكاسات على إثر الجائحة.

توصيات لجميع أصحاب المصلحة في صدد منع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له

تعزيز الخدمات للاستجابة للزيادة في حالات العنف ضد النساء والفتيات

- على الرغم من أنه غالبًا ما لا يتم الإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، إلا أن هناك أدلة كثيرة على أن العنف ضد المرأة والفتاة يميل إلى التفاقم في أثناء الأزمات والكوارث والأوبئة. وفقًا لتقارير منظمات المجتمع المدني، زاد العنف ضد النساء والفتيات بشكل كبير خلال فترة كوفيد-19. في هذا السياق، وفي حالات الأزمات، ينبغي اعتبار خدمات العنف ضد المرأة والفتاة خدمات أساسية ويجب تخصيص الوسائل الضرورية لاستمرار الخدمات كجزء رئيسي من أي استجابة.

- في سياقات الطوارئ، يجب إنشاء مسارات إحالة واضحة وفعالة للناجيات من العنف، وربط منظمات المجتمع المدني بالخدمات المؤسسية وبالتالي تعزيز سرعة الاستجابة وفعاليتها.

- هناك حاجة إلى مزيد من المعرفة والبيانات لفهم وصول المرأة إلى الخدمات المتاحة والتحديات التي تواجهها الناجيات عند البحث عن حالات العنف ضد النساء والفتيات. يجب على الجهات الفاعلة جمع البيانات وتحليلها ونشرها لتعزيز النهج المحددة الأهداف، مع ضمان تصنيف البيانات حسب الجنس والعمر وقابلية التعرض، والبحث عن الاحتياجات المحددة للنساء الأكثر عرضة عند الوصول إلى الخدمات. هذا ضروري لتوجيه السياسات والقوانين والخدمات الفعالة.

من شأن الوصول المحدود إلى المعلومات أن يترك الفئات المهمشة في غفلة عن توفر خدمات العنف ضد النساء والفتيات. يجب أن تكون المعلومات متاحة وأن تكون الاتصالات شاملة، لا سيما من خلال ترجمة لغة الإشارة، وطريقة برايل، واستخدام اللهجات المحلية، واستخدام نص بلغة بسيطة وصيغ سهلة القراءة، بالإضافة إلى الراديو والتلفزيون.

وضع المنظمات النسائية في جوهر الاستجابة

- أدت الجائحة إلى تراجع تمويل منظمات المجتمع المدني النسائية في المنطقة. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة ترسيخ عواقب الأزمة الصحية في النساء والفتيات وخاصة في الأكثر عرضة بينهن. يجب تخصيص التمويل وتوجيهه لمنظمات المجتمع المدني النسائية لتمكينها من مواصلة عملها الحاسم في مجتمعات وبلدان في المنطقة.

- لضمان استمرار منظمات المجتمع المدني النسائية في الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات، هناك حاجة أيضًا إلى بناء القدرات، بما في ذلك توفير خدمات العنف ضد المرأة والفتاة عن بُعد، باستخدام الأدوات القائمة على التكنولوجيا مع الحفاظ على سرية هوية الناجية والتعامل مع المعلومات الحساسة وحماية البيانات.

- تعد مشاركة أفضل الممارسات والتقنيات التي نجحت في الوصول إلى النساء المحتجزات مع المعتدين أمرًا بالغ الأهمية لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم هذا النوع من الخدمات. ينبغي أولاً رصد هذه الأساليب وتقييمها لتحديد مدى أمانها وفعاليتها في سياق الجائحة.

- يجب استثمار المزيد من الموارد في تأهب منظمات المجتمع المدني النسائية لتكون قادرة على الاستجابة للأزمات. يجب تقديم الدعم المباشر في المستقبل لتمكين منظمات المجتمع المدني النسائية من تطوير خطط الطوارئ وأدوات التأهب قبل الأزمات كما يجب أن يكون تمويل منظمات المجتمع المدني النسائية أكثر مرونة أيضًا، بحيث يمكن إعادة توجيه الموارد المالية إلى حالات الطوارئ في سياق الأزمات. نظرًا لأن منظمات المجتمع المدني لا تملك في كثير من الأحيان تمويلاً منتظمًا بحيث يغطي الموظفين والموظفات والأنشطة الأساسية، فإن المرونة هي المفتاح لإعادة توجيه الأموال للاستجابة للاحتياجات الملحة.

رصد الأشكال الجديدة للعنف ضد النساء والفتيات

- في الدراسة الاستقصائية، أشار عدد من منظمات المجتمع المدني النسائية من مختلف البلدان في المنطقة إلى أن أشكالاً جديدة من العنف قد تفاقمت بسبب الجائحة. وهذا يشمل العنف على الإنترنت والعنف القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن الفهم الأعمق للعنف عبر الإنترنت وتداعياته على النساء والفتيات أمر بالغ الأهمية إذا أردنا الاستجابة لهذه الظاهرة ويجب أن يكون جمع البيانات والمعلومات حول هذا النوع من العنف أولوية للجهات الفاعلة التي تهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له.